

الحملة الأكاديمية الدولية
لمناهضة الاحتلال
والابرتهايد الاسرائيلي
(IACA)



السياسة الأكاديمية بين
عنصرية الاحتلال والمقاطعة

1-31/3/2024

أ. حسن عبد ربه



عنصرية الاحتلال ... وثيقة دولية

استند تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" في (15\3\2017) إلى مضامين ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة (1945) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965).

وخلص التقرير إلأن "إسرائيل" مذنبه بجريمة فرض نظام أبارتهايد على الشعب الفلسطيني، ما يصل إلى حد ارتكاب جريمة ضد الإنسانية، وتلك جريمة يعتبر القانون العرفي الدولي حظرها قاعدة من القواعد الآمرة والمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ووكالاتها، والدول الأعضاء ملزمة جميعها إلزاماً قانونياً بالتصرف ضمن حدود قدراتها للحيلولة دون نشوء حالات الأبارتهايد ومعاقبة المسؤولين عن هذه الحالات. وعلى الدول، تحديداً، واجب جماعي يتمثل في: (أ) ألا تعترف بشرعية نظام أبارتهايد؛ (ب) ألا تقدم معونة أو مساعدة لدولة تقيم نظام أبارتهايد؛ (ج) أن تتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأخرى على القضاء على نظم الأبارتهايد. وعلى مؤسسات المجتمع المدني والأفراد واجب أخلاقي وسياسي يلزمهم باستخدام الأدوات المتاحة لهم لرفع درجة الوعي بهذا المشروع الإجرامي المتواصل، وللضغط على إسرائيل لحملها على تفكيك هياكل الأبارتهايد امتثالاً للقانون الدولي. ويذكر انه وبعد نشر التقرير بيومين طلبت الأمم المتحدة والولايات المتحدة رسمياً سحبه، وتعرضت الأمانة التنفيذية للإسكوا ربما خلف لضغوط من الأمين العام للأمم المتحدة من أجل سحب التقرير. حيث قدمت استقالتها إلى الأمين العام للمنظمة الأممية، مؤكدة أنها لا تستطيع أن تخالف مبادئها الإنسانية وضميرها.

ويذكر ان المادة "2" من الاتفاقية الدولية عام 1973 بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها عرفت ان "جريمة الفصل العنصري" [الأبارتهايد] تعني أية أفعال لا إنسانية ترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.



عنصرية الاحتلال ... وثيقة دولية

فيما عرفت الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله عبارة "التمييز العرقي" انها: "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة". وهي مشار إليها صراحة في الاتفاقية الدولية لمناهضة الابارتهايد.

وفي شباط 2022 وصفت منظمة العفو الدولية قوانين إسرائيل وسياساتها وممارساتها ضد الفلسطينيين في إسرائيل، وفي الأراضي الفلسطينية، بأنها تصل إلى حد الفصل العنصري وإنها فرضت "نظاما مؤسساتيا من القمع والهيمنة على السكان الفلسطينيين لصالح الإسرائيليين اليهود". وخلص تقرير العفو الدولية إلى أن إسرائيل "تعتبر وتتعامل مع الفلسطينيين على أنهم مجموعة عرقية غير يهودية من درجة أدنى" وأن "التمييز يجري بصفة منهجية ومؤسسية على أعلى المستويات، من خلال القوانين والسياسات والممارسات، وكل هذا من أجل منع الفلسطينيين من المطالبة والتمتع بحقوق متساوية مع اليهود الإسرائيليين في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، وعليه فإنها تهدف إلى القمع والهيمنة على الشعب الفلسطيني".

وقد وثقت منظمة العفو الدولية أعمالا غير إنسانية قامت بها إسرائيل، من بينها التحويل القسري، والاعتقال الإداري والتعذيب والقتل والإصابات الخطيرة بغير حق، والحرمان من الحريات الأساسية والقمع. "بهدف الإبقاء على هذا النظام"، وأن ذلك يصل إلى درجة الجريمة ضد الإنسانية والتمييز العنصري، وفق الاتفاقية المتعلقة بالتمييز العنصري، وقانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقالت الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية، أغنسكالامار: "لا مبرر لوجود نظام مبني على قمع عرقي مؤسساتي طويل الأمد ضد ملايين الناس" وأضافت أن المجموعة الدولية مطالبة بمواجهة واقع التمييز العنصري الإسرائيلي، واتباع مختلف السبل لتحقيق العدالة الغائبة".



إجراءات عنصرية وانتهاك الحرية الأكاديمية

- في عام 1980، أصدر الاحتلال الإسرائيلي أمرًا عسكريًا "القرار 854" يضع مؤسسات التعليم العالي تحت صلاحيات ومسؤولية الحاكم العسكري الإسرائيلي ويمكّنه من التحكم في عمليتي تسجيل الطلبة وتعيين الموظفين، جامعة بيرزيت والمؤسسات الأكاديمية قاموا بحملة وطنية ضد الأمر العسكري، ما أدى إلى تراجع سلطات الاحتلال عن تنفيذه، لكن الاحتلال استمر بتضييقه ضمن سياسة التمييز العنصري والابرتهايد بما فيها بحق الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.
- الأمر العسكري رقم (854) الصادر في السادس من تموز/يوليو 1980، يهدف لتقييد الحرية الأكاديمية ووضع الجامعات تحت سلطة الحكم العسكري. وحتى ذلك التاريخ لم تكن سلطات الاحتلال تملك مستنداً قانونياً يمكنها من الرجوع إليه لتتدخل في الشؤون الجامعية وكانت تفعل ذلك استناداً إلى أوامر عسكرية، باعتبار أن القوانين الدولية تحظر على سلطات الاحتلال إصدار التشريعات الجديدة.
- وجاء التعديل في الأمر العسكري رقم (854) ليُلغى العبارة التي تشترط أن تكون فترة الدراسة أقل من أربعة أعوام مساوياً بذلك بين الجامعات وأية مدرسة أخرى، وأعطى الضابط المشرف صلاحية الامتناع عن منح الإذن بالتدريس في جميع المدارس والمعاهد (ومنها الجامعات بعد التعديل)، وذلك استناداً إلى اعتبارات النظام العام، وبعد التشاور مع قائد الشرطة في المنطقة ومع الحاكم العسكري المحلي، كما أعطاه صلاحية "إلغاء إذن التدريس الممنوح لكل من أُدين بارتكاب جريمة بموجب قانون الأمن، أو لكل من تم وضعه قيد الحجز الإداري". وأدخل الضابط في بند آخر تعديلاً جديداً ينص على أنه لا يسمح للسكان الإسرائيليين أو الأجانب ممن يدخلون المنطقة العمل كمدرسين أو مدراء في أية مؤسسة تعليمية مالم يحصلوا على تصريح شخصي خطي من جانب الحاكم العسكري. "نصوص هذه التعديلات مأخوذة من شؤون فلسطينية، العدد 127، حزيران/يونيو 1982".



إجراءات عنصرية وانتهاك الحرية الأكاديمية

- في عام 1980، أصدر الاحتلال الإسرائيلي أمرًا عسكريًا "القرار 854" يضع مؤسسات التعليم العالي تحت صلاحيات ومسؤولية الحاكم العسكري الإسرائيلي ويمكّنه من التحكم في عمليتي تسجيل الطلبة وتعيين الموظفين، جامعة بيرزيت والمؤسسات الأكاديمية قاموا بحملة وطنية ضد الأمر العسكري، ما أدى إلى تراجع سلطات الاحتلال عن تنفيذه، لكن الاحتلال استمر بتضييقه ضمن سياسة التمييز العنصري والابرتهايد بما فيها بحق الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.
- الأمر العسكري رقم (854) الصادر في السادس من تموز/يوليو 1980، يهدف لتقييد الحرية الأكاديمية ووضع الجامعات تحت سلطة الحكم العسكري. وحتى ذلك التاريخ لم تكن سلطات الاحتلال تملك مستنداً قانونياً يمكنها من الرجوع إليه لتتدخل في الشؤون الجامعية وكانت تفعل ذلك استناداً إلى أوامر عسكرية، باعتبار أن القوانين الدولية تحظر على سلطات الاحتلال إصدار التشريعات الجديدة.
- وجاء التعديل في الأمر العسكري رقم (854) ليُلغى العبارة التي تشترط أن تكون فترة الدراسة أقل من أربعة أعوام مساوياً بذلك بين الجامعات وأية مدرسة أخرى، وأعطى الضابط المشرف صلاحية الامتناع عن منح الإذن بالتدريس في جميع المدارس والمعاهد (ومنها الجامعات بعد التعديل)، وذلك استناداً إلى اعتبارات النظام العام، وبعد التشاور مع قائد الشرطة في المنطقة ومع الحاكم العسكري المحلي، كما أعطاه صلاحية "إلغاء إذن التدريس الممنوح لكل من أُدين بارتكاب جريمة بموجب قانون الأمن، أو لكل من تم وضعه قيد الحجز الإداري". وأدخل الضابط في بند آخر تعديلاً جديداً ينص على أنه لا يسمح للسكان الإسرائيليين أو الأجانب ممن يدخلون المنطقة العمل كمدرسين أو مدراء في أية مؤسسة تعليمية ما لم يحصلوا على تصريح شخصي خطي من جانب الحاكم العسكري. "نصوص هذه التعديلات مأخوذة من شؤون فلسطينية، العدد 127، حزيران/يونيو 1982".



إجراءات عنصرية وانتهاك الحرية الأكاديمية

بعد تجميد الأمر العسكري بسبب الاحتجاجات الشديدة ولانتهاكه الحرية الأكاديمية بوقت قصير، لجأت سلطات الاحتلال للفرض على كل "أجنبي يتقدم بطلب إذن عمل للتعليم أن يوقع تعهداً ينفي دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية ويتعهد بعدم تقديم أية مساندة لها، أو لمنظمات "عدائية" مثلها، و"الأجنبي" هنا يعني أي شخص لا يحمل بطاقة الضفة الغربية، ووفقاً لهذا التعريف فإن ربع الأساتذة في جامعة بيرزيت كانوا "أجانب" وفي جامعة النجاح كان 21 أستاذًا من أصل 28 أستاذًا ممن يحملون هويات أجنبية في العام 1982، من مواليد الضفة.

"Sarah Graham- brown Education Repression and Liberation p93

وأعلنت سلطات الاحتلال عن عزمها على فرض التوقيع على وثيقة التعهد ابتداءً من مطلع العام الدراسي 1982/1983، الأمر الذي أثار موجة احتجاج واسعة في صفوف الأساتذة كان من نتيجتها طرد ثمانية عشر أستاذًا من جامعة النجاح إلى الخارج (إلى الضفة الشرقية/ أو لبنان) كان بينهم رئيس الجامعة، الدكتور منذر صلاح ونائبه، وعميدان، وأربعة رؤساء دوائر علمية، كما أمر عشرة من الأساتذة غير الرهبان في جامعة بيت لحم بالتوقف عن التدريس، وطرد واحد من الفنيين العاملين في المختبر. وفي جامعة بيرزيت طرد ثلاثة أساتذة، ثم عدل الأمر إلى منعهم من التدريس، ولم تتوقف حملات الاحتجاج، وانضم إليها بعض أساتذة الجامعات الإسرائيلية، وانتهى الأمر في نهاية المطاف إلى إدخال بعض التعديلات على وثيقة التعهد وجعلها جزءًا من الطلب الذي يتقدم به المستدعي للحصول على إذن عمل.

"Sarah Graham- brown Education Repression and Liberation p95

وامعانا واستكمالاً للسياسة العنصرية الممارسة ضد الجامعات الفلسطينية فإنه في يوم 22 أيار عام 2022 أقرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمراً ومرسوماً يدعى "إجراءات الدخول والإقامة للأجانب" في "منطقة يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) تُمنح بموجبه السلطات العسكرية الإسرائيلية سلطة مطلقة في تحديد عدد الأكاديميين والطلاب الأجانب الذين يمكن لهم الزيارة أو الدراسة أو العمل في الجامعات والكليات الفلسطينية الـ 15 الواقعة في الضفة الغربية.



إجراءات عنصرية وانتهاك الحرية الأكاديمية

ويحدد "الإجراء" عدد الموظفين المسموح لهم بالعمل في أي من هذه الجامعات والكليات الـ 15 بما لا يزيد على 100 "محاضر وباحث متميز"، مع ملاحظة أنه "ستتم الموافقة على طلبات الحصول على تصريح بموجب هذا القسم إذا تم إثبات أن المحاضر يساهم بشكل كبير في التعلم الأكاديمي أو في اقتصاد المنطقة أو في دفع التعاون الإقليمي والسلام".

بموجب القانون الجديد ستحدد سلطات الاحتلال الإسرائيلي من يمكنه التدريس في الجامعات الفلسطينية وستحدد أيضا مدة إقامة الأكاديميين الأجانب في الضفة الغربية بفصل دراسي واحد، مما يضمن عدم تمكن الأساتذة الأجانب من الاستمرار في التدريس بأن يصبحوا أعضاء دائمين في هيئة التدريس في أي من مؤسسات التعليم العالي بالضفة الغربية، وسيسمح الإجراء لما يصل إلى 150 طالبا أجنبيا فقط بالدراسة في الضفة الغربية في الوقت ذاته، مع قصر إقامتهم على فصل دراسي واحد أيضا.

وفي سياق الموقف الرسمي الفلسطيني مع افتتاح أعمال الدورة الـ 86 لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، يوم 26\6\2022، في القاهرة برئاسة وكيل وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بصري صالح، وبحسب وكالة وفا، فقد قال (إن محاولات الاحتلال لضم ما يسمى بجامعة مستوطنة أريئيل المقامة على أرض فلسطينية مسلوقة وضمها إلى قائمة الجامعات الرسمية والمطلوب من العالم الاعتراف بها، هو بمثابة تحد مباشر لكافة القوانين والأعراف الدولية السياسية والأكاديمية، جدد مطالبته العالم بعدم الاعتراف بجامعات يقيمها الاحتلال على الأراضي الفلسطينية كما حدث في (جامعة مستوطنة أريئيل) وعدم تمويل أية مشاريع بحثية أو أكاديمية إسرائيلية تجري على الأراضي الفلسطينية، وإدانة قرارات الاحتلال بالحد من حركة الأكاديميين من وإلى فلسطين.



إجراءات عنصرية وانتهاك الحرية الأكاديمية

وفي مقالة بموقع الجزيرة الإنجليزية منشورة في 23\7\2022 يقول البروفيسور نيف جوردون أستاذ القانون الدولي بجامعة كوين ماري في لندن ونائب رئيس لجنة الحرية الأكاديمية في الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، "إن محاولة إسرائيل فرض سيطرتها الكاملة على الجامعات الفلسطينية ليست بالأمر الجديد، لكن نهجها في التعامل مع التعليم العالي الفلسطيني كان مختلفا بشكل كبير في يوم من الأيام. وبالنظر إلى الدور البارز الذي قام به الطلاب والخريجون خلال الانتفاضة الأولى تعلمت إسرائيل بسرعة الدرس وبدأت في فرض قيود صارمة على الجامعات الفلسطينية، فعلى سبيل المثال كانت جامعة بيرزيت مغلقة عمليا على مدار الأعوام من 1988 إلى 1992، كما واجهت جميع الجامعات الأخرى إغلاقات طويلة الأمد.

"وفي العقود التي تلت ذلك تم استحداث العديد من الإجراءات لتقييد التعليم العالي الفلسطيني، وكان الهدف الأساسي لهذه السياسات يتراوح بين تقييد حركة المحاضرين والطلاب ووضع قيود على الموضوعات التي يمكن تدريسها، وتقويض التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وتقييد تداول المعرفة التي يمكن استخدامها لتعبئة الأجيال الشابة ضد الحكم الاستعماري، بحسب الكاتب".



المقاطعة الأكاديمية تهدد البحث العلمي الإسرائيلي وعزلة متزايدة

زادت وتيرة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على الاحتلال والتي تنشط فيها فعاليات وحملات الدبلوماسية الشعبية والأكاديمية وحركة "بي دي إس" ولا سيما التهديد بالمقاطعة الدولية للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية بسبب تواطؤها مع نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، خاصة وأن الجامعات الفلسطينية تواجه اليوم هجوماً آخر وتحديات عدة، للحفاظ على الحياة الأكاديمية في ظل "نظام فصل عنصري وحشي" مما يستوجب تضامنا حقيقيا.

وفي ضوء جرائم الاحتلال المتواصلة والابادة الجماعية بعد السابع من أكتوبر 2023 فقد القى ذلك بظلاله على الدور الذي يقوم به أكاديميون وباحثون إسرائيليون وبحسب تقرير عن باحثين إسرائيليين نشر في 19\12\2023 أنهم شعروا بما أسموه "عداء عام تجاه إسرائيل" في أقسام الجامعات الأميركية، وحتى في أقسام مثل كليات الطب والعلوم الطبيعية، رغم أن مقاطعة إسرائيل كانت مقتصرة فقط سابقا على أقسام وكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويخشى الباحثون الإسرائيليون أن تؤدي مواقف الأوساط الأكاديمية إلى الإضرار بعملهم في الخارج، ومنعهم من التقدم المهني، والإضرار بالبحث الأكاديمي في إسرائيل ككل وبدايات هذه الظاهرة التي أدت لنزد الباحثين الإسرائيليين في العالم الأكاديمي.

وتقول البروفيسورة راشيل الترمان، المحاضرة في مجال تخطيط المدن والقانون في التخنون وعضو الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، أن فرص قبول الباحثين الإسرائيليين للحصول على درجة الدكتوراه في الخارج انخفضت بنسبة 10%.

وتردف الترمان أن هذا الوضع لا يضر الشباب فحسب، بل يضر كبار الباحثين الذين يعتقدون أن العلاقات التي اكتسبوها في الماضي ستساعدهم. كما يشعر الباحثون الإسرائيليون أو كبار اليهود الذين يدعمون إسرائيل، ويعملون في الخارج بالتهديد، ويخافون من التحدث والتعبير عن الدعم لإسرائيل، وتتابع "فجأة لا يتم التعامل مع الباحثين على أساس إنجازاتهم، بل على أساس كونهم إسرائيليين أو يهود، لا أرى كيف يمكن لمجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أن تتغلب على الوضع الحالي، ولا نستطيع الانتظار حتى تمر هذه الموجة" بحسب تعبيرها.



المقاطعة الأكاديمية تهدد البحث العلمي الإسرائيلي وعزلة متزايدة

وأضافت الترمان "أواجه ظاهرة حركة المقاطعة منذ سنوات، وحتى قبل الحرب كانت هناك حالات رفض نشر مقالات لإسرائيليين في المجلات، لكن هذه الموجة الآن أكثر سوادا من السواد". وقالت إنه "على مدى سنوات، تغلغلت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات دون عوائق وألحقت الضرر بالباحثين الإسرائيليين، ولكن كان من الصعب إثبات ذلك، واليوم أصبح الضرر واضحا، رفضت جميع الجمعيات العلمية في مجالات بحثية نشر بيان دعم لإسرائيل، أو نشر بيانا محايدا" بحسب قولها.

"وبات مسؤولون في عالم الأبحاث في إسرائيل يرصدون براعم لنبد باحثين إسرائيليين في عالم الأكاديميات"، وفق تقرير نشرته صحيفة "ذي ماركر" يوم 26\11\2023.

التي تساعد علماء إسرائيل بالعمل في دول أجنبية Science Abroad وقالت رئيسة منظمة بروفييسور ريفكا كارمي، "إننا نشعر بمقاطعة خفية تشمل رفض قبول وتقييم مقالات لباحثين إسرائيليين، ورفض مقترحات لحضور مؤتمرات في البلاد أو التوقف عن دعوة محاضرين إسرائيليين إلى مؤتمرات في خارج البلاد، وكذلك رفض باحثين فحص سيرة ذاتية لعلماء إسرائيليين من أجل تقديمهم الأكاديمي".

وحسب كارمي، فإن "جميع أجهزة التعليم العالي في العالم تستند إلى التعاون بين زملاء من دول مختلفة، وإذا كانت هناك مجموعة كبيرة من الباحثين لديهم أجندة معادية لإسرائيل، أو يخشون التعبير عن تأييد لإسرائيل، فمن شأن ذلك أن يؤثر على الأكاديمية الإسرائيلية. والأبحاث في إسرائيل متعلقة بانكشاف باحثين وأعمالهم في خارج البلاد وبفتح الأبحاث من صناديق (تمويل) دولية، ولذلك فإن احتمال إلحاق ضرر بالأكاديمية الإسرائيلية نتيجة مقاطعة خفية كبير وليس نظريا. وهذا تخوف حقيقي".

وقال الباحث في قسم العلوم السياسية والسياسة العامة في الجامعة العبرية في القدس، بروفييسور دافيد ليفي باور، إن "قسما من المؤسسات في خارج البلاد أوقف إجراءات تقديمهم تحسبا من ألا ينجح الباحثون الإسرائيليون بالحصول على التقييمات الضرورية من أجل تقديمهم. وهذا سلوك غير أخلاقي ويتنافى مع آداب المهنة، وعلينا أن نفكر في الرد اللائق".



المقاطعة الأكاديمية تهدد البحث العلمي الإسرائيلي وعزلة متزايدة

من جانبه قال البروفيسور إيتايها ليفي، من قسم علوم الأرض والكواكب في معهد وايزمان والرئيس الحالي لأكاديمية الشباب الإسرائيلية إن "هناك شعور بالعزلة المتزايدة، إلى جانب الانتقادات وانعدام التعاطف تجاه إسرائيل".

أما البروفيسور أودي سومر الأكاديمي بكلية العلوم السياسية في جامعة تل أبيب وجامعة مدينة نيويورك، والرئيس السابق لأكاديمية الشباب الإسرائيلية، فتابع يقول "لقد التقيت بالفعل بباحثين من الخارج قطعوا العلاقات مع إسرائيل ومع الباحثين الإسرائيليين، على المستوى العاطفي الأمر مخيب للآمال، وعلى المستوى المهني الأمر مقلق، وهذا يشكل خطرا للباحثين الإسرائيليين، وعلى إسرائيل أن تبني استراتيجية للتعامل مع هذه الأزمة والتنبؤ بالأزمة القادمة".

ونقلت الصحيفة عن البروفيسور دانييل هيمويتز، رئيس جامعة بن غوريون الإسرائيلية، قوله إن هناك واقعا جديدا يتشكل بالنسبة للإسرائيليين "الذين لم يعتادوا شيئا من هذا القبيل" مشيرا لاستعدادهم لقبول باحثين إسرائيليين يريدون العودة من أميركا وبلدان غربية للجامعات الإسرائيلية بسبب تلك الأوضاع "ويستدرك" لكن المؤسسات في إسرائيل ليس لديها إمكانية لقبول عدد كبير من الباحثين.



اتساع نطاق المقاطعة الأكاديمية

منسقة شؤون فلسطين والعالم العربي في الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل ندى حسين قالت في تصريحات إعلامية نشرت في 5\3\2024، إن المقاطعة الأكاديمية العالمية لجامعات إسرائيل تزداد يوماً بعد آخر، وأن جامعات إسرائيل جزء لا يتجزأ من الاستعمار الاستيطاني ونظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واكملت ندى أن معهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا في جامعة التكنولوجيا بأستراليا أعلن إلغاءه (Elbit Systems) عقداً مع شركة تصنيع الأسلحة الإسرائيلية

وهذا القرار يأتي بعد أكثر من عام على حملة الضغط التي يواجهها المعهد، بناء على دعوة من اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية. ويشار إلى أن بتسليهماتشليس الرئيس التنفيذي لشركة "إلبيت" الإسرائيلية للصناعات العسكرية صرح يوم الثلاثاء 26 مارس/آذار 2024 أن صافي أرباح شركته بلغ 215 مليون دولار بانخفاض قدره 22%، وعزا ذلك إلى إخلاء مصانعها في كربات شمونة شمالاً، وسديروت جنوباً، وتجنيد 2000 من موظفيها ومقتل 5 عمال، إلى جانب إغلاق أنشطة شركة تابعة لشركة إلبيت في الولايات المتحدة، وفقاً لما نشره موقع الجزيرة نت، وأضاف أن الشركة سجلت انخفاضاً في مبيعاتها للولايات المتحدة وكندا، كما أنها تواجه صعوبات بسبب حظر تزويد إسرائيل بالأسلحة من قبل بعض الدول مثل كندا، وكذلك بسبب حملات حركة المقاطعة بي دي اس.

ويذكر أن أربع جامعات نرويجية أنهت في آذار 2024 تعاونها مع جامعات إسرائيلية، وجمدت جامعة أوصلو اتفاقيات للتبادل الطلابي والأكاديمي مع جامعة حيفا الإسرائيلية، وقررت عدم توقيع اتفاقية تعاون مع أي جامعة إسرائيلية مستقبلاً

وكانت "جامعة تل أبيب طورت "عقيدة الضاحية"، في إشارة إلى منطقة الضاحية الجنوبية (في العاصمة اللبنانية بيروت)، وتعني استخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة (غير المتكافئة) ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكانت قوات الاحتلال قد استخدمتها في مجازرها وعدوانها ضد الفلسطينيين في غزة وضد المدنيين اللبنانيين.



اتساع نطاق المقاطعة الأكاديمية

فيما يوفر برنامج "تليوت" العسكري التابع للجامعة "العبرية"، والمدعوم من القوات الجوية الإسرائيلية والجيش، الفرصة أمام الخريجين في الحصول على شهادات جامعية عليا أثناء خدمتهم بالجيش، وبذلك يستغلون خبراتهم للتقدم في البحث والتطوير العسكري.

فيما "نفذت جامعة التخنيون مخططات وأعمال جدار الفصل العنصري (في الضفة الغربية المحتلة) وتكنولوجيا المراقبة بالتعاون مع شركة إلبيت، إحدى أكبر شركات الصناعات الدفاعية في إسرائيل". ويشار إلى أن جامعة "تخنيون" الإسرائيلية تطور تقنيات الطائرات بدون طيار والجرافات التي يتم التحكم بها لاستخدامها في هدم منازل الفلسطينيين.

ندى حسين، أكدت أن "الجامعات الإسرائيلية متواطئة في الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني لأنها تلعب دوراً أساسياً في تطوير المعرفة العسكرية والأمنية الإسرائيلية"، بالإضافة إلى أن "جامعة أرييل الإسرائيلية أسست على أرض مملوكة لأجيال من العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وأطلقت برامج تعليمية بالتعاون مع الجامعة العبرية بالقدس، التي أنشئت بدورها أيضاً على أراض فلسطينية". وجاء قرار وقف التعاون مع جامعات إسرائيلية بعد توقيع مؤسسات جامعية وأكاديمية فلسطينية ونرويجية، بينها جامعة "بوليتكنك فلسطين" والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في غزة، ومركز "لينك" للتطوير الأكاديمي والاختراع، وجامعة أوسلو وجامعة "أوسلو متروبوليتان"، عريضة دعت إلى الوقوف إلى جانب مؤسسات التعليم الفلسطينية، وكانت وجهت رسائل مماثلة عام 2021 وأخرى دعت الجامعات الأوروبية إلى تعزيز التدريس والتعلم العالي في فلسطين.

وفي 25 يناير/ كانون الثاني الماضي 2024، نشر المجتمع الأكاديمي النرويجي، في نشرة "خيرنو" المتخصصة بالأبحاث، تقريراً تفصيلياً تضمن أسماء جامعيين فلسطينيين جرى استهدافهم مع تحديد مؤسساتهم، كما جرى تعزيز المعلومات بصور لشهداء اغتيلوا وفق موقع العربي الجديد في 2024\3\10.



اتساع نطاق المقاطعة الأكاديمية

وكان نحو 939 باحثاً وأكاديمياً من مجموعة دول الشمال (فنلندا والسويد والنرويج وأيسلندا والدنمارك) أصدروا، في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي 2023، بياناً دعا الأكاديميين في أنحاء العالم إلى عدم الوقوف مكتوفي الأيدي في وجه العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين وتجميد التعاون التعليمي والبحثي مع أكاديميات الاحتلال.

لقد تصاعدت الدعوات والتحركات لمقاطعة الاحتلال ومؤسساته التعليمية مع فسخ جامعة "أوسلو متروبوليتان"، وجامعة جنوب شرق النرويج، وجامعة بيرغن، وكلية بيرغن للهندسة المعمارية اتفاقات تعاون مع جامعات إسرائيلية تعتبرها متواطئة في ارتكاب إبادة في غزة.

وقدمت هذه الجامعات إثباتات على أن نظيراتها الإسرائيلية تشارك فعلياً في تعزيز المجهود الحربي لجيش الاحتلال وبينها جامعة بيرغن التي بررت وقف تعاونها مع أكاديمية "بتسليل" للفنون والتصميم بإنشاء هذه الأكاديمية ورشة عمل في الحرم الجامعي لتصميم وخياطة الزي الرسمي للجنود الإسرائيليين وعتادهم. فيما أعلنت جامعة جنوب شرق النرويج وقف علاقاتها مع جامعة حيفا وكلية "هداسا"، وقالت: "نريد أن نعطي رسالة واضحة تفيد بأن الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة غير مقبولة وتقوّض الأسس الديمقراطية لمهام الجامعات". وقد تنامت الدعوات الأكاديمية في الدول الاسكندنافية بعدما اتخذت محكمة العدل الدولية موقفاً اعتبرت أنه "من المحتمل ارتكاب إسرائيل إبادة جماعية".

وفي 7 فبراير/ شباط الماضي 2024، وقع نحو 1200 من الطلاب وأساتذة الجامعات في النرويج على عريضة دعت مؤسسات التعليم الوطنية إلى مقاطعة أكاديميات الاحتلال الإسرائيلي، للاعتقاد أن "الجامعات الإسرائيلية متواطئة مع نظام الاستعمار الاستيطاني وجيش الاحتلال والفصل العنصري". وكانت الأكاديمية النرويجية في جامعة "أوسلو متروبوليتان" البروفيسور هيغي هيرمانسن قادت مع نحو 110 من زملائها وزميلاتها في مجتمع الأكاديميات النرويجي حملة لجعل مقاطعة دولة الاحتلال شاملة.



اتساع نطاق المقاطعة الأكاديمية

وتقوم دولة الاحتلال في المجتمعات الاسكندنافية، خصوصاً في الجامعات بدور مضاد عبر تنفيذ اكثر من لوبي صهيوني ومنها اللوبي المعروف باسم "مراقب الأكاديميا الإسرائيلي" المكلف بتنفيذ حملات لمراقبة وترهيب المستوى التعليمي والأكاديمي في الغرب لإسكات انتقادات الجامعات لدولة الاحتلال والإساءة للمجتمع الفلسطيني. والإساءة لشخصيات مرموقة، بحجة "معاداة السامية". ولم تعد التهمة الأخيرة مجدية مع انضمام مزيد من يهود أوروبا إلى حملات التضامن مع فلسطين. ولكن في منتصف آذار 2024 وفي الولايات المتحدة الأمريكية أوقف "كينيث جيرفين" دعمه لجامعة هارفارد والذي وصل نحو 300 مليون دولار في نيسان الماضي وجاء قراره بحجة ان الجامعة لم تتخذ موقف جاد تجاه مظاهر "معاداة السامية" وعدم منعها لتظاهرات طلابية منددة بالإبادة الجماعية والعدوان على الشعب الفلسطيني وابعد من ذلك انه لن يتم توظيف أي طالب وقع على عريضة منددة بالعدوان ، وكانت رئيسة الجامعة كلودي جاي قد استقالت من رئاسة الجامعة لأنها دافعت عن سماحها لأنشطة طلابية مؤيدة لفلسطين داخل الحرم الجامعة واتى ذلك في سياق مثولها امام الكونغرس الأمريكي .

وقالت مديرة جامعة جنوب شرق النرويج بياسيسيلي بينغ يونسون: "تأثر مسؤولو الجامعة باستهداف إسرائيل المدنيين والبنى التحتية في غزة، وإيصال الوضع الإنساني إلى الكارثة، والاستمرار في تجاهل تصريحات محكمة العدل الدولية".

وبرر مجلس جامعة "أوسلو ميتروبوليتان" قرار تعليق الاتفاقات مع الجامعات الإسرائيلية في 13 فبراير الماضي بالقول إن "الحرية الأكاديمية تستدعي أن تكون الجامعات مستقلة، وتحافظ على دورها المهم للمعرفة في دعم مجتمعات الدول والمناطق التي تواجه حروباً وصراعات وأزمات.



عنصرية متزايدة... جامعات تقوم بدور "المُخبر"

في حملة غير مسبقة وممنهجة من قبل المؤسسات التعليمية الإسرائيلية ضد طلاب عرب، وُجّه نحو 160 استدعاءً لطلبة من قبل مختلف الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية في البلاد، بسبب منشورات، طالب الطلاب في معظمها بإيقاف الحرب على غزة، وبعد أربعين يوما من اندلاع الحرب اعتقل نحو 10 طلاب عرب من الجامعات والكليات في البلاد، بعد تقديم الجامعة شكوى للشرطة بحقهم، حيث تم عقد الجلسة للطلاب في محكمة الصلح بمدينة عكا.

وقال مركز الهيئة المشتركة للكتل الطلابية في الجامعات والكليات، يوسف طه لـ "عرب 48"، إن "ما حصل مع طلاب جامعة حيفا هو غريب حقيقةً، إذ إن الطلاب تم استدعاؤهم إلى لجان تأديبية قبل أسابيع، وقسم من هؤلاء الطلاب تم فرض عقوبات عليهم، ولكن الجامعة لم تكتف بذلك، بل قامت بإرسال صور منشورات الطلاب للشرطة وعملت دور 'المُخبر' إزاء طلابها للشرطة، والشرطة بدورها قامت باعتقال الطلاب، وهذا ما أقر به الشرطي خلال جلسة المحكمة التي عُقدت عند تمديد اعتقال الطلاب". وأضاف طه أنّ "ما تقوم به جامعة حيفا تجاه الطلاب العرب غير مقبول أبداً... ولا يمكن أن تقوم جامعة بدور المخبر حتّى يتمّ الزجّ بهم في السجن، بل عليها حماية الطلاب" إذ إن الطلاب العرب في مختلف المؤسسات التعليمية في البلاد لا يمتلكون الحق في حرية التعبير عن الرأي في الأماكن التي يجب أن تتيح لهم ذلك كالجامعات والكليات.

وأكدت رسائل وجهتها الهيئة المشتركة للكتل الطلابية (التي تضمّ تحت سقفها 26 كتلة طلابية عربية من مختلف جامعات البلاد) إلى الجامعات الشريكة للجامعات الإسرائيلية ومموليهم ومختلف السفراء والدبلوماسيين في البلاد للتدخل في وضع حدّ للتحريض العنصري وملاحقة الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية.



عنصرية متزايدة... جامعات تقوم بدور "المُخبر"

وأكدت على أنّ ثمة "انتهاك واضحًا لصلاحيّات الجامعات القانونيّة، حيث تتعاون إدارة المؤسّسات الأكاديميّة مع فحص حسابات ووسائل التواصل الاجتماعيّ الخاصّة للطلّاب العرب وهو ما يندرج تحت صلاحيّات الشرطة والقضاء، وليس المؤسّسات الأكاديميّة، كما تقوم باتّخاذ إجراءات ضدّ الطّلاب، من خلال التهاون والتعاون من قبل الجامعات مع جزء من الطّلاب الإسرائيليّين الذين ينشرون منشورات تحريضيّة وصلت إلى حدّ هدر دم المئات من الطّلاب العرب في الجامعات كما حدث يوم أمس في كلّية تنانيا.

وأضافت الرسالة التي تم نشرها في 29\10\2023 أنّ "وزارة التعليم الإسرائيليّة ساهمت في هذا الواقع من خلال إصدار تعليمات للتعامل بكلّ حدّة مع الطّلاب العرب، وإعطاء ضوء أخضر للتحريض عليهم بهذا الحجم، وبشرعيّة من وزير التعليم شخصيًا يوآف كيش، الذي يتباهى بعنصريّته وعدائيّته لكلّ ما هو عربيّ وفلسطينيّ."

وطالبت الاتّحاد الأوروبيّ أن "يقوم بمراجعة الاتّفاقيّات الأكاديميّة مع وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة والمؤسّسات الأكاديميّة الإسرائيليّة المشاركة في هذه الحملة، وعلى كافّة المؤسّسات الأكاديميّة الدوليّة في العالم مراجعة تعاملها مع المؤسّسات الإسرائيليّة المتورّطة في الممارسات العنصريّة. وأن يتأكّد المموّلون من الجهات المانحة أنّ دعمها لا يستخدم لدعم الحملات المناهضة للعرب والتحريض عليهم.

وبحسب تقرير صحفي يوم 9\11\2023، فانه يتم التحريض على مئات الطلاب في الجامعات وتم تقديم 120 طالباً للجان الطاعة حتى اليوم وفقاً للهيئة الطلابية المشتركة، 40 طالباً منهم تم تجميد دراستهم أو فصلهم بشكل نهائي من المؤسسة الأكاديمية.

يذكر أنه وفقاً لدستور الجامعات الإسرائيلية لا يمكن للجامعة فصل طالب بناء على منشور على شبكات التواصل الاجتماعي الخاص به، وهذه السياسة غير مسبقة تحولت من سياسة تمييز ضد الطلاب العرب إلى قمع الطلاب، أما التهم فهي دعم الإرهاب والتحريض.



مئات أساتذة واكاديميين في العالم يدعون لمقاطعة الجامعة العبرية

ولاحقا في 2024\3\12 جاء الإجراء التعسفي العنصري الذي اتخذته إدارة «الجامعة العبرية» بتعليق تدريس بروفيسور نادرة شلهوب- كيفوركيان في قسمي علوم الجريمة والعمل الاجتماعي في الجامعة، وذلك على خلفية توقيعها عريضة في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، تدين الحرب على قطاع غزة وتطالب بوقفها، وتوفير الحماية للأطفال وحفظ حقوقهم، وذلك إلى جانب أكثر من 2000 عالم وباحث وطالب أكاديمي من مختلف أنحاء العالم.

وفي اعقاب ما أعلنه رئيس الجامعة العبرية في رسالة بتاريخ 12/3/2024 بإيقاف الأستاذة الفلسطينية نادرة شلهوب كيفوركيان عن مهام التدريس، فقد وقع 391 استاذا وأكاديميا مرموقا في أهم الجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم على بيان تم نشره في 2024\3\22 يعلن مقاطعة الجامعة العبرية في القدس بسبب تقييد الحريات الأكاديمية والتواطؤ مع نظام الفصل العنصري الصهيوني.

وهذه ليست المرة الأولى التي يهاجم فيها رئيس الجامعة البروفيسورة نادرة شلهوب كيفوركيان ففي 29 تشرين الأول /أكتوبر/ 2023، اتهموها بـ "التحريض وإثارة الرعاع" لأن الباحثين والطلاب في مجال الطفولة يدعون إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وأعربوا عن "اشمئزازهم" من البروفيسورة نادرة شلهوب كيفوركيان وطلبوا منها الاستقالة من منصبها في الجامعة العبرية في القدس. وهذا الهجوم الذي شنته الجامعة العبرية في القدس يسعى أيضا إلى تخويف وإسكات جميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب الفلسطينيين في الجامعة العبرية في القدس. وورد في بيان التضامن مع البروفيسور شلهوب- كيفوركيان الذي أصدرته المنظمة الإسرائيلية "أكاديميا من أجل المساواة" في 13 آذار/مارس/ 2024، فإن "إدارات مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل أصبحت يبادق في أيدي الحكومة اليمينية المتطرفة، التي تسعى إلى ترهيب الأقلية الفلسطينية في الدولة وإسكات كل الانتقادات". ويؤدي ذلك إلى تفاقم البيئة القمعية بالفعل التي قمعت الحرية الأكاديمية لسنوات عديدة، وتمثل الآن نهاية التدريس والتعلم الجاد في الجامعة. وكانت وصفت البروفيسورة نادرة شلهوب كيفوركيان بالهجوم الإسرائيلي على غزة بأنه إبادة جماعية متأصل في الخبرة الأكاديمية لمئات العلماء حول العالم، بما في ذلك ستين باحثا في المحرقة والإبادة الجماعية والعنف الجماعي في بيان صدر في 9 كانون الأول/ديسمبر/ 2023.



مئات أساتذة واكاديميين في العالم يدعون لمقاطعة الجامعة العبرية

وكانت الجامعات الإسرائيلية ولعقود من الزمن، قد تعاونت في ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي والقمع والعنف الجماعي ضد الفلسطينيين، كما أظهرت "مايا ويند" بدقة في كتابها الأخير أبراج العاج والفولاذ: كيف تنكر الجامعات الإسرائيلية الحربة الفلسطينية (فيرسو، 2024).

ورد في البيان: فإننا ندعو إلى مقاطعة كاملة للجامعة العبرية في القدس. بناء على العمل الذي قامت به الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) لسنوات عديدة، وإننا ندعو زملائنا والمؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم إلى قطع جميع العلاقات ووقف جميع أشكال التعاون والمشاريع المشتركة من أي نوع مع الجامعة العبرية في القدس - حتى تنهي تواطؤها المستمر منذ عقود في الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري، وتسحب الرسائل ضد البروفيسورة نادرة شلهوب كيفوركين، وتصدر اعتذارا تفصيليا، وتؤكد على أهمية الحربة الأكاديمية، وتؤكد التزامها بحماية جميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب في الجامعة العبرية في القدس، بما في ذلك العديد من الفلسطينيين الذين يعملون ويدرسون في حرم الجامعة.

وكان 100 أكاديمي أوروبي قد وقعوا في 12\3\2024 على عريضة للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بعنوان "إبادة التعليم في غزة.. إسرائيل تمارس محوًا منهجيًا للنظام التعليمي برمته" حيث ادان الأكاديميون تدمير "إسرائيل" المنهجي للنظام التعليمي وإبادة التعليم في غزة والاستهداف المستمر للأكاديميين والمؤسسات التعليمية ومواقع التراث الثقافي في القطاع، وأن الاستهداف الممنهج من القوات الإسرائيلية للأعيان المدنية، ولا سيما تلك التي تعتبر آثارًا تاريخية أو ثقافية تحميها قوانين خاصة، يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني الدولي وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما دعا الأكاديميون مؤسسات التعليم العالي والعلماء والأكاديميين في جميع أنحاء العالم إلى رفع أصواتهم بشكل لا لبس فيه ضد قتل "إسرائيل" للأكاديميين الفلسطينيين والتدمير المتعمد والواسع للممتلكات الثقافية والتاريخية الفلسطينية، وإلى مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية المتواطئة، خاصة تلك التي بنيت على الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.



مئات أساتذة واكاديميين في العالم يدعون لمقاطعة الجامعة العبرية

وكانت الجامعات الإسرائيلية ولعقود من الزمن، قد تعاونت في ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي والقمع والعنف الجماعي ضد الفلسطينيين، كما أظهرت "مايا ويند" بدقة في كتابها الأخير أبراج العاج والفولاذ: كيف تنكر الجامعات الإسرائيلية الحرية الفلسطينية (فيرسو، 2024).

ورد في البيان: فإننا ندعو إلى مقاطعة كاملة للجامعة العبرية في القدس. بناء على العمل الذي قامت به الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) لسنوات عديدة، وإننا ندعو زملائنا والمؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم إلى قطع جميع العلاقات ووقف جميع أشكال التعاون والمشاريع المشتركة من أي نوع مع الجامعة العبرية في القدس - حتى تنهي تواطؤها المستمر منذ عقود في الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري، وتسحب الرسائل ضد البروفيسورة نادرة شلهوب كيفوركيان، وتصدر اعتذارا تفصيليا، وتؤكد على أهمية الحرية الأكاديمية، وتؤكد التزامها بحماية جميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب في الجامعة العبرية في القدس، بما في ذلك العديد من الفلسطينيين الذين يعملون ويدرسون في حرم الجامعة.

وكان 100 أكاديمي أوروبي قد وقعوا في 12\3\2024 على عريضة للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بعنوان "إبادة التعليم في غزة.. إسرائيل تمارس محوًا منهجيًا للنظام التعليمي برمته" حيث أدان الأكاديميون تدمير "إسرائيل" المنهجي للنظام التعليمي وإبادة التعليم في غزة والاستهداف المستمر للأكاديميين والمؤسسات التعليمية ومواقع التراث الثقافي في القطاع، وأن الاستهداف الممنهج من القوات الإسرائيلية للأعيان المدنية، ولا سيما تلك التي تعتبر آثارًا تاريخية أو ثقافية تحميها قوانين خاصة، يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني الدولي وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما دعا الأكاديميون مؤسسات التعليم العالي والعلماء والأكاديميين في جميع أنحاء العالم إلى رفع أصواتهم بشكل لا لبس فيه ضد قتل "إسرائيل" للأكاديميين الفلسطينيين والتدمير المتعمد والواسع للممتلكات الثقافية والتاريخية الفلسطينية، وإلى مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية المتواطئة، خاصة تلك التي بنيت على الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

وكان أكثر من 180 أكاديميًا بريطانيًا وقعوا على عريضة منفصلة تدين تأثير الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على المؤسسات التعليمية في غزة واستهداف الطلاب والباحثين والأساتذة وأكدوا أنها تمثل انتهاكًا واضحًا للقانون الإنساني الدولي، معربين عن التضامن مع أهالي غزة ومجتمع الطلاب والباحثين في ظل استهداف حقوقهم الأساسية.



ما قبل أكتوبر: أكثر من 1200 أكاديمي يوقعون عريضة "الفيل في الغرفة"

أعلن أكاديميون عالميون وشخصيات عامة اطلاقهم عريضة "الفيل في الغرفة" تتحدث عن النظام العنصري الإسرائيلي، الذي تسبب به الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد غير القانوني للأرض الفلسطينية، وفق ما ذكره موقع "ميدل إيست"

"[Middle East Eye](#)" البريطاني، الثلاثاء 8 أغسطس/آب 2023

جاء ذلك في عريضة وقّعها حتى الثلاثاء نحو 750 أكاديمياً وأساتذة جامعات من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا ودول أخرى، وارتفع عدد الموقعون على العريضة إلى 1220 أكاديميا (حتى 12 آب 2023)

وبينهم أكاديميون من جامعات بيلهارفارد وشيكاغو وميتشيغان وواشنطن وبرينستون، هذا إلى جانب أكاديميين إسرائيليين من جامعات تل أبيب والعبرية وحيفا، وبن غوريون.

وقال الأكاديميون إن الشعب الفلسطيني يفتقر إلى جميع الحقوق الأساسية، ويواجهون عنفا مستمرا، وطالبت العريضة القادة المنتخبين في الولايات المتحدة بالمساعدة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتقييد استخدام المساعدات العسكرية الأميركية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.



لماذا نقاطع الجامعات الإسرائيلية؟

كانت قد كشفت دراسة أعدتها منظمة هيومن رايتس ووتش عام 2001 وجود تمييز عنصري ممأسس ضد الفلسطينيين في نظام التعليم الإسرائيلي، بما في ذلك الجامعات.

ولإنهاء هذا الشكل من التواطؤ الأكاديمي في الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني وغيره، أطلقت عام 2004 مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نداء يدعو لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية ورفض كافة أشكال التطبيع معها، وقد لقي النداء عدة جمعيات أكاديمية، بالذات الأمريكية، بالإضافة إلى جامعة جوهانسبورغ التي قطعت في 2011 علاقاتها مع جامعة بن غوريون نظراً لتواطؤها في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك سرقة المياه الفلسطينية، كما لبت النداء عشرات مجالس الطلبة والنقابات حول العالم ووقع آلاف الأكاديميين والأكاديميات في كندا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والبرازيل وبريطانيا وبعض الدول العربية وغيرها على عرائض تؤيد المقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية.

ويذكر أنه في 27 أكتوبر 2015 بحسب ما نشره موقع صفا الاخباري نقلا عن صحيفة "ذاغارديان" البريطانية، فقد وقع 343 أكاديميا بريطانيا من مختلف الجامعات على عريضة تطالب بمقاطعة أكاديمية لإسرائيل بسبب خرقها للقانون الدولي واستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية.

ويدرج الموقعون على العريضة المطالبة بمقاطعة "إسرائيل" أكاديمياً، من 72 مؤسسة بريطانية، منهم مؤسستي "كامبردج" و"أكسفورد"، ولفتت العريضة إلى أن الموقعين عليها يرفضون العمل مع أي من الجامعات الإسرائيلية، وقرر الموقعون أنهم لن يزوروا "إسرائيل" أبداً ما دامت "دولة محتلة"، كذلك لن ينصحوا أي شخص أو

بوجهوه للتعامل مع أي مؤسسة أكاديمية إسرائيلية.

وقالت العريضة إن معهد الأبحاث التكنولوجية "التخنيون" في حيفا يطور برامج وأدوات تستخدم لهدم منازل الفلسطينيين، ولا يمكن للمؤسسات الأكاديمية أو الأكاديميين السماح بمثل هذه الأمور ولا يجب التعامل مع التخنيون لسبب كهذا.



لماذا نقاطع الجامعات الإسرائيلية؟

وذكرت البروفيسورة "جين هاردي" أن هذه فرصة حقيقية للأكاديميين لضم صوتهم إلى صوت حركة مقاطعة "إسرائيل" التي يزداد تأييدها في المجتمع الدولي، والتي ترى أن "إسرائيل" لا تنفك تخرق القانون الدولي وتنتهك حقوق الإنسان.

وأضافت هاردي أن "إسرائيل" كذلك تمنع مشاركة الأكاديميين الفلسطينيين من الاشتراك في الفعاليات الأكاديمية العالمية. وفي 2019\6\7 طالب 150 أكاديمياً وروبي الاتحاد الأوروبي بوقف البرامج البحثية مع شركات الأسلحة الإسرائيلية خاصة صناعة الفضاء الإسرائيلية وشركة "إلبيت" لتواطئهما في جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

وفي العام 2020، أفضى استطلاع لآراء الطلاب في جامعة كولومبيا إلى تصويت لمقاطعة إسرائيل، ورفضت رئاسة جامعة كولومبيا التي يربطها برنامج تبادل بجامعة تل أبيب، نتائج التصويت. وباتت اليوم مجموعات الطلاب المؤيدة للفلسطينيين تُتهم بتغذية الكراهية إزاء اليهود، وهي اتهامات تدحضها، وتوجه في المقابل اللوم للجامعة على تحييزها لإسرائيل، الأمر الذي تنفيه الإدارة بدورها.

وعلى وقع تطورات الحرب في غزة، شهدت الجامعة تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 صاحبها إصدار بيانات نارية وعرائض مضادة وعقوبات مفروضة على مجموعات طلابية مؤيدة للفلسطينيين. ويقر جوزيف هولي الأستاذ "اليهودي الأميركي" المحاضر في الأدب الكلاسيكي والذي يؤيد مقاطعة إسرائيل بأن "حالة الانزعاج" في أوساط الكادر الجامعي "بلغت مستويات غير مسبوقة".

وأصدر نحو 77 أستاذاً في جامعة "هارفارد" بياناً جماعياً يؤيد "نضال الفلسطينيين لتحرير" وطنهم، وعرفوا عن رسالتهم بأنهم "يناهضون العنصرية والعنف الكولونيالي بكافة أشكاله، ويدعمون نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية وتقرير المصير".



لماذا نقاطع الجامعات الإسرائيلية؟

وطالب الموقعون من كافة الاختصاصات الأكاديمية الولايات المتحدة بوقف دعمها لنظام التفرقة العنصري الإسرائيلي، والتنديد بالعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة.

وأشار البيان إلى أن الدعم الأمريكي الثابت لـ "إسرائيل" مالياً وعسكرياً وسياسياً أسهم في "تغذية نظام التفرقة العنصرية والذي يماًسس للهيمنة واضطهاد الفلسطينيين".

وأكد الأكاديميون أن إسرائيل "تمضي بتنفيذ عدوانها بعنف وتستمر بالإفلات من العقاب"، وطالبت منظمات شبابية جامعية في ميشيغين بوقف الدعم الأمريكي للاحتلال.

وفي 28\5\2021 ووسط موجات من التضامن مع الشعب الفلسطيني في الأوساط الأكاديمية الغربية إزاء الهجمات الإسرائيلية، وقّع 600 أكاديمي وباحث في جامعات هولندا عريضة تدعو الحكومة إلى قطع جميع العلاقات مع إسرائيل، من أجل تحقيق سلام عادل للفلسطينيين، وتضمنت التوقيعات أسماء أساتذة بارزين، من بينهم كايلي توما، الأستاذة في المعهد الهولندي لدراسات الحرب والمحرقة (الهولوكوست) والإبادة، وجاء في مقدمة العريضة التي نشرت على الإنترنت: "نحن علماء ومعلمون في التعليم العالي الهولندي، نقف ضد استمرار نزع الملكية والاحتلال والحرب التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين".

وأعرب الموقعون عن دعمهم "للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية وإسرائيل، بالإضافة إلى السبعة ملايين لاجئ حول العالم، بما في ذلك الذين يقيمون في هولندا، وبعضهم من زملائنا وطلابنا".

وأكد الأكاديميون تلبيتهم دعوة زملائهم الفلسطينيين لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية التي ترتبط رسمياً بالجيش الإسرائيلي و"المؤسسات التي تشكل بنية الاحتلال"، وذلك على خلفية اعتقال أكثر من 400 طالب من قبل القوات الإسرائيلية خلال السنوات العشر الماضية.



لماذا نقاطع الجامعات الإسرائيلية؟

ودعت العريضة الحكومة الهولندية إلى اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق سلام عادل، عبر الضغط على إسرائيل من خلال قطع جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية معها، حتى يحين الوقت الذي يحصل فيه الفلسطينيون على حقوقهم وأطلقت في الوقت نفسه عريضة مماثلة لطلبة في الجامعات الهولندية، بلغ عدد الموقعين عليها قرابة 1200 طالب.

وأثارت العريضتان جدلاً واسعاً على مواقع التواصل في هولندا، حيث رأى ناشطون أنه عمل شرعي لرفض الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني، أما المنتقدون فقالوا إنه لا ينبغي أن يقاطع الأكاديميون بعضهم بعضاً، واتهموا عريضتهم بأنها "معادية للسامية"، ورأوا أن حدوث مثل هذا الأمر في الوسط الأكاديمي الهولندي يبعث على القلق.

وان دعوات مقاطعة إسرائيل لقيت ترحيباً واسعاً لدى أوساط أكاديمية في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا

وقالت حركة مقاطعة إسرائيل "بي دي إس" إن أعداداً "غير مسبقة" من أقسام الجامعات والأكاديميين حول العالم تبنا الدعوة لإنهاء الفصل العنصري الإسرائيلي خلال مايو/أيار الجاري 2021. ووقع مئات الأكاديميين في الولايات المتحدة على خطابات تحث جامعاتهم على إصدار بيانات تعبر عن التضامن مع مطالب الفلسطينيين بالحرية والعدالة، وتدين الاعتداءات العنصرية و"التطهير العرقي" المستمر في القدس، ولا سيما في حي الشيخ جراح.

وفي 15-12-2021 وفق ما نشرته وكالة "وفا"، طالب أكاديميون وأساتذة قانون ومتحدثون من عدة دول عربية، بمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على انتهاكاته المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، وأكدوا خلال مداخلاتهم في ندوة رقمية نظمت في تونس تحت عنوان "الحق الفلسطيني الثابت والمنتهك"، على حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وفقاً للقرارات الأممية ذات الصلة.



لماذا نقاطع الجامعات الإسرائيلية؟

وقد عبر أكاديميون وعلماء إسكندنافيون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، وقالوا نحن العلماء والعاملين الأكاديميين في دول الشمال (الدنمارك، وفنلندا، وآيسلندا، والنرويج، والسويد). نكتب هذا ردًا على الرسالة المفتوحة التي وجهتها جامعة بيرزيت في فلسطين إلى المؤسسات الأكاديمية الدولية بتاريخ 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2023

إننا نتضامن مع نقابة الأساتذة والموظفين في جامعة بيرزيت الذين يدعوننا إلى القيام بواجبنا الأكاديمي في البحث عن الحقيقة، والحفاظ على مسافة انتقادية من الدعاية التي ترعاها الدولة، ومحاسبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والمتواطئين معهم.

وبهذا الإعلان، ننضم إلى الأكاديميين في جميع أنحاء العالم للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولا يمكننا أن نبقي صامتين ونحن نشاهد دولة إسرائيل وهي تقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين أمام أعيننا.

إننا نتضامن مع الشعب الفلسطيني للمطالبة بإنهاء الإبادة الجماعية والاحتلال. إن الوضع الراهن بالنسبة للشعب الفلسطيني يعني العيش في ظل نظام الفصل العنصري الإسرائيلي وإننا نحث حكوماتنا والمجتمع الدولي على الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار وحرية مرور المساعدات الطارئة إلى غزة، والاعتراف بفلسطين كدولة قومية ذات سيادة، ودعم إنهاء الاستعمار في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، ووضع حد للفصل العنصري الذي تمارسه الدولة الإسرائيلية.

كأكاديميين وباحثين ندعو جامعات بلدان الشمال الأوروبي وجميع المؤسسات الأكاديمية الأخرى إلى الانخراط في مقاطعة جميع أشكال التعاون مع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية حتى تنهي إسرائيل حربها على غزة وتضع حداً لاحتلالها وحكمها العنصري لفلسطين. وتعزيز التعاون مع الباحثين الفلسطينيين ودعمهم، وتشجيع الباحثين وإنتاج المعرفة والتدريس في مجالات مثل إنهاء الاستعمار والتاريخ الاستعماري في الشرق الأوسط وأوروبا والإمبريالية والعنصرية والقانون الدولي ودراسات حقوق الإنسان ودراسات السلام والصراع وغيرها من المجالات التي تدعم قاعدة من المعرفة العلمية المستنيرة حول هذا الموضوع.



لماذا نقاطع الجامعات الإسرائيلية؟

وبحسب موقع نون بوست " noonpost" في 24\3\2024 وبعد موجة احتجاجات واسعة فان مجلس الشيوخ الأكاديمي في جامعة تورينو الإيطالية يصوت على حظر المشاركة في مبادرة تمويل مشاريع بحثية مشتركة بين إيطاليا وإسرائيل.

كما ناشد الطلاب بإلغاء تسع اتفاقيات تعاون مع الجامعات الإسرائيلية بسبب أنها قد تمويل التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، أو المشاريع التي تخدم الأغراض العسكرية.

يذكر انه في الأول من آذار/ مارس 2017، وافق مجلس طلاب جامعة تورينو الإيطالية بأغلبية (76%) على اقتراح يدعم المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل، وتضمن الاقتراح المطالبة بالانسحاب من الاتفاقيات بين جامعة تورينو ومعهد إسرائيل للتكنولوجيا" التخنون Technion" في حيفا.

وهي المرة الأولى التي تؤيد فيها مؤسسة أكاديمية إيطالية "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل" المعروفة باسم BDS.

الخطوة التي تلت في جامعة تورينو هي جزء من حملة طلابية تُدعى "طلاب ضد معهد إسرائيل للتكنولوجيا" (Studenti contro il Technion). والحملات الطلابية تعاضمت في عدة جامعات إيطالية كاستجابة لنداء موقع من أكثر من 340 عالم وباحث في جامعات إيطالية من أجل إنهاء الاتفاقيات بين الجامعات الإيطالية ومعهد إسرائيل للتكنولوجيا Technion في حيفا. واتت تلك المناشدة لتدعم الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية للمؤسسات الأكاديمية الاسرائيلية.

وهدف هذه الحملة هو معهد إسرائيل للتكنولوجيا Technion، لأن المعهد منخرط أكثر من أية جامعة أخرى في المجمع العسكري الصناعي الإسرائيلي وتساهم المؤسسة في النظام الإسرائيلي للاحتلال والاستعمار والتمييز العنصري.

وتتعاون Technion مع الجيش الإسرائيلي وشركات تصنيع الأسلحة الرئيسية في إسرائيل، كـ Elbit Systems و Rafael Advanced Defense، وهي شركات تنتج مختلف الأسلحة المستخدمة ضد المدنيين، كالطائرات بدون طيار التي استخدمت ضد المدنيين في لبنان عام 2006 وغزة عام 2008 - 2009، ومعدات المراقبة لجدار الفصل العنصري.



لماذا نقاطع الجامعات الإسرائيلية؟

وبحسب تحقيق صحفي مطول لصحيفة هآرتس ونشرته الجزيرة في 28\3\2024 كشف التحقيق حجم الضرر الذي لحق بالتعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي منذ عام، وأشار البروفيسور آرئيل بورات رئيس جامعة تل أبيب إلى ضرر كبير آخر يلحقه سلوك الحكومة بالمؤسسة العلمية الإسرائيلية وهو تراجع مكانتها العالمية حيث لا يقاطعها أعضاء عالم الأكاديميا فرادى فحسب (حتى لو كانوا عمداء جامعات أو أستاذة محاضرين) وإنما تقاطعها أيضا مؤسسات أكاديمية كاملة بالغرب، وهو أمر غير مسبوق، وبين هذه المؤسسات البارزة "جامعة أوصلو ميتروبوليتان" التي أوقفت التبادل الطلابي مع إسرائيل أو جامعة "خنت" البلجيكية التي قررت إحدى لجانها تعليق مشاريع يشارك فيها باحثون إسرائيليون، أو حتى جامعة تورينو الإيطالية التي قرر مجلس إدارتها مقاطعة الجامعات الإسرائيلية عموما.

ويقول البروفيسور بورات إن هذا العداء جعل الباحثين الإسرائيليين يخشون على فرصهم في الظفر بمنح تقدمها صناديق دولية لتمويل الأبحاث، ويترددون في الانخراط في مشاريع تعاون دولية.



لماذا نقاطع الجامعات الإسرائيلية؟

وبحسب تحقيق صحفي مطول لصحيفة هآرتس ونشرته الجزيرة في 28\3\2024 كشف التحقيق حجم الضرر الذي لحق بالتعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي منذ عام، وأشار البروفيسور آرئيل بورات رئيس جامعة تل أبيب إلى ضرر كبير آخر يلحقه سلوك الحكومة بالمؤسسة العلمية الإسرائيلية وهو تراجع مكانتها العالمية حيث لا يقاطعها أعضاء عالم الأكاديميا فرادى فحسب (حتى لو كانوا عمداء جامعات أو أستاذة محاضرين) وإنما تقاطعها أيضا مؤسسات أكاديمية كاملة بالغرب، وهو أمر غير مسبوق، وبين هذه المؤسسات البارزة "جامعة أوصلو ميتروبوليتان" التي أوقفت التبادل الطلابي مع إسرائيل أو جامعة "خنت" البلجيكية التي قررت إحدى لجانها تعليق مشاريع يشارك فيها باحثون إسرائيليون، أو حتى جامعة تورينو الإيطالية التي قرر مجلس إدارتها مقاطعة الجامعات الإسرائيلية عموما.

ويقول البروفيسور بورات إن هذا العداء جعل الباحثين الإسرائيليين يخشون على فرصهم في الظفر بمنح تقدمها صناديق دولية لتمويل الأبحاث، ويترددون في الانخراط في مشاريع تعاون دولية.



رفض الاحتلال ومعاداة السامية؟

وأفاد موقع "ذي إنترسبت" وفق ما نشرته جريدة القدس الجمعة 29\3\2024 أن فرع جامعة كولومبيا (في نيويورك) لمنظمة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين" نشر رسالة بريد إلكتروني مسربة من قبل طالب مجهول في كلية العمل الاجتماعي بالجامعة. في رسالة البريد الإلكتروني، أثارت أستاذة، بسبب مسألة رمز العلم الفلسطيني الذي وضعتة الطالبة بجانب اسمها أثناء اجتماعات. يشار إلى أن الديناميكية ذاتها حدثت في الخريف الماضي في نفس الجامعة حين حظرت جامعة كولومبيا في شهر تشرين الثاني الماضي 2023، فرعها من منظمة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين" ومنظمة "الصوت اليهودي من أجل السلام"، وتقول نتاشا ليناردي، الباحثة الاستقصائية التي كتبت التحقيق كما ذكرت صحيفة "ذا إنترسبت"، لأن "الحدث غير المصرح به" الذي كانت قد نظمتة المجموعتان "تضمن خطاب التهديد والترهيب". وعندما طلب من جيرالد روزرغ، نائب الرئيس التنفيذي الأول لجامعة كولومبيا، أن يذكر اسم التهديد، قال فقط، وفقاً لدعوى قضائية مرفوعة نيابة عن المجموعات الطلابية، إن "الانتهاكات بأن إسرائيل "دولة عنصرية ترتكب إبادة جماعية" و"دولة فصل عنصري" يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة" ويزعج بعض الناس و"يبدو... مثل التحريض على العنف" في رواية تفترض أنها محايدة، وتتعامل مع "الصراع" في حرم الجامعة باعتبارها معركة بين طلاب اليهود معرضين للخطر ومتعصبين غير عقلانيين مؤيدين لفلسطين. وكان هو نفسه رفض الإجابة إذا ما كان يعتبر الفلسطينيون بشر وفق فيديو مسرب نشرته الجزيرة مباشر؟؟

في ضوء ذلك رفع اتحاد الحريات المدنية بولاية نيويورك ومجموعة الدعوى القانونية لفلسطين، دعوى قضائية ضد جامعة كولومبيا بسبب تعليقها عمل مجموعتين طلابيتين مؤيدتين لفلسطين بعدما احتجتا ضد جرائم إسرائيل خلال العدوان على غزة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين، ومنظمة الصوت اليهودي من أجل السلام "بعد يوم واحد من الاحتجاج داخل الحرم الجامعي في 9 تشرين الثاني 2023 بحجة انتهاكهما لسياسة الجامعة دون منحهما فرصة وحق الرد.



رفض الاحتلال ومعاداة السامية؟

وتقول نتاشا ليناردي، الباحثة الاستقصائية: "لقد أوصلتنا النتيجة إلى وضعنا الراهن الذي لا يطاق، حيث يخاطر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بعواقب وخيمة بسبب احتجاجهم على الحرب التي ذبحت فيها القوات الإسرائيلية أكثر من 31 ألف شخص، لقد دمر الهجوم الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة كل جامعة في غزة، لكن القلق المتعلق بالحياة الفكرية في هذا البلد يركز بدلاً من ذلك على تحصين مؤيدي إسرائيل الشباب من المشاعر السيئة".

وتوضح ليناردي: "أكتب كأستاذ ويهودي، مع التزام عميق بسلامة طلابي ورفاهيتهم، أرى أنه من الضروري بالنسبة لهم أن يتعلموا التمييز بين التهديد الحقيقي وجنون العظمة، أن تكون أحكامهم حول العالم مركزة ومنتبهة لواقع أعمال السلطة والدعاية والأيديولوجية".

وبدلاً من ذلك، بحسب الباحثة، أنتجت عاصفة سياسية كاملة، مدفوعة إلى حد كبير بحملات متواصلة من جانب الجماعات المؤيدة لإسرائيل، وتشمل العناصر التي يتم الترويج لها من قبل المؤيدين لإسرائيل، الخلط المتعمد بين انتقاد إسرائيل أو معاداة الصهيونية من جهة، ومعاداة السامية من جهة أخرى، والذي دفعت به الجماعات الصهيونية بقوة في العقد الماضي.